

مقاربة في البيولوجيا السياسية لفهم الحراك الديمقراطي العربي

أ.د مراد بن سعيد

قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، mourad.bensaid@univ-batna.dz

تاريخ الإيداع: 2015/04/16

تاريخ المراجعة: 2019/02/11

تاريخ القبول: 2019/02/11

ملخص

يسعى هذا البحث إلى تحليل مفهوم البيولوجيا السياسية كما طوره ميشيل فوكو، وتحديد تجلياته في الحراك الديمقراطي العربي، من خلال تحليل الأحداث والتطورات في إطار ما يسمى "بالربيع العربي"، مع التركيز على الحراك السلمي واستثناء مساعي العسكرية والتحالفات مع الإمبراطورية العالمية التي انتهجتها بعض "الانتفاضات" العربية. ولهذا سوف يتم التعرض لمفهوم البيولوجيا السياسية كما وضعه ميشيل فوكو. وفي مقام ثان، سوف يتم تحليل العلاقة بين نموذجي البيولوجيا السياسية والشمولية، وإثبات التناغم الفكري بينهما. ثالثاً، سيتم تحليل تجليات البيولوجيا السياسية في الحراك الديمقراطي.

كلمات المفاتيح: بيولوجيا سياسية، حراك الديمقراطي العربي، سلطة بيولوجية، شمولية، ميشيل فوكو.

Understanding Arab Democratic Movement: A Biopolitical Approach

Abstract

This research aims to examine the concept of biopolitics developed by Michel Foucault, and identify its manifestations in the Arab democratic movement, by analyzing events and developments in the so-called Arab Spring. To do this, we expose first the concept of biopolitics as an analytical framework in the field of political science. Then, we analyse the relationship between biopolitics and totalitarianism, and demonstrate the intellectual harmony between the two paradigms. Finally, we analyze the manifestations of biopolitics in the democratic movement.

Key words: Biopolitics, arab democratic movement, biopower, totalitarianism, Michel Foucault

Comprendre le Mouvement Démocratique Arabe: Une Approche Biopolitique

Résumé

Cette recherche vise à analyser le concept de biopolitique développé par Michel Foucault, et d'identifier ses manifestations dans le mouvement démocratique arabe, en analysant les événements et les développements dans le Printemps Arabe. Pour ce faire, nous exposons d'abord le concept de biopolitique. Ensuite, nous analysons la relation entre la biopolitique et le totalitarisme afin de démontrer l'harmonie intellectuelle entre les deux paradigmes. A la fin, nous analysons les manifestations de la biopolitique dans le mouvement démocratique arabe.

Mots-clés: Biopolitique, mouvement démocratique, arabe, biopouvoir, totalitarisme, Michel Foucault

تكشف مسارات بناء الدولة القومية في العالم العربي عن عملية سياسية بيولوجية، ولهذا وجب تحليلها ضمن هذه الشروط من أجل فهم أن التهجين الذي أصاب الحياة العربية بمختلف جوانبها، هو بسبب أن عملية البناء ليست متناقضة ولا عرضية، ولكنها من صنع سلطة بيولوجية تأسست منذ البداية على إدارة الحياة لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، من خلال التحكم في الحياة والموت. وإذا بقي تحليل الظاهرة المجتمعية في العالم العربي بعيداً عن هذا السياق، فإنه غير ممكن مناقشة قضايا العلاقة بين الدولة والمواطن، وبين المواطنة وتقسيم الثروة داخل المجتمعات العربية.

ورغم التطورات الدراماتيكية التي عرفت بها بعض الدول العربية، إلا أنه لا شك أن الحراك الديمقراطي الذي عرفت به هذه المنطقة في بداية العام 2011 شكل لحظة تاريخية لشعوب المنطقة من أجل الانعتاق من الحالة المزرية التي كانت تعانيها على جميع المستويات. لقد كانت شعارات هذا الحراك تؤثر لنضج سياسي وأمل في العيش الكريم بما يتناسب مع مقدرات ومؤهلات الوطن العربي. ورغم المسارات المتعثرة التي آلت إليها الأحداث في بلدان "الربيع العربي"، خاصة موجة العنف وعسكرة النضال في سوريا واليمن وليبيا، لأسباب داخلية وخارجية، إلا أن الآمال مازالت معقودة على تغيير جذري يمكن أن يحقق تطلعات الشعوب العربية. وقد كانت المبادئ التوجيهية للحراك هي الديمقراطية والحرية، وكانت الهتافات في الشوارع في جميع أنحاء المنطقة العربية تدعو للمشاركة السياسية والحرية ونهاية الأنظمة الديكتاتورية، مع أنها لم تكن مؤطرة تأطيراً أيديولوجياً.

ماذا نفعل؟ لقد طرحت أنا أرندت (Hannah Arendt) هذا التساؤل الجوهري كفكرة موجهة لها في كتاب "الحالة الإنسانية". إنه سؤال بسيط ولكنه بعيد المدى يحمل هموماً أخلاقية وسياسية. إنه سؤال يتطلب وقفةً مجدة للتفكير والتمعن، ويتطلب إجراء تقييم للأعمال والسياقات التي تختص به. إنه يعكس مقاربة تتشغل بما يحدث في الوقت الحاضر، كما أنه يحمل شعوراً بالقلق بما يتعلق بأسباب وجود هذا الحاضر على هذا الشكل الذي نراه ونعيشه. لقد نبّهت أرندت في هذا التساؤل إلى المخاوف من ممارسات العنف والشمولية التي نلاحظها من خلال إعادة ظهورها في السياق الليبرالي في وقتنا الراهن. لقد كان التعذيب، والاعتقال لأجل غير مسمى وبدون مبرر، والقتل الممارس منذ عام 2001، والذي يحتاج إلى تبرير وشرعية، كان باسم سلامة وأمن الإنسانية (الغربية). يثير هذا الانشغال العديد من التساؤلات المركزية: ما هو هذا الحاضر؟ وكيف يمكننا أن ندرك، ونحلل ونفهم ما نقوم به في هذا الوقت الحاضر؟ عندما تصبح أعمال العنف السياسي غير الأخلاقية كممارسات مبررة، تظهر من جديد الحاجة إلى التساؤل عن أسس السياسة والأخلاق وموقفها من هذا العنف. من جهة أخرى، فقد عمل منطق البيولوجيا السياسية (Biopolitics) على تكييف ذاتية الإنسان، مما أنتج تساؤلات أخلاقية أخرى في ضوء الممارسات الحالية للعنف السياسي ومبرراته. في هذا المجال، تخدم أعمال ميشيل فوكو (Michel Foucault) مساعي التحقيق في نظريات البيولوجيا السياسية وعلاقتها بالعنف، بسبب تركيزها على سياسات الحياة ليس، بالإضافة إلى أعمال أرندت التي تؤكد على ضرورة أن تحرك الحياة إلى مركز السياسة. إن المتتبع لحالات الأنظمة الشمولية في القرن العشرين يلحظ الصورة الخطية التي انتهجتها سواء في العالم الغربي أو في دول العالم الثالث، من حيث ممارستها للعنف الممنهج والسعي للسيطرة على الدولة والمجتمع، وهذا ما ذهبت إليه أرندت من خلال تأكيدها على دراسة الإنسان وتطلعاته الشمولية، وهو نفس المسعى الذي ذهب إليه فوكو في تحليل

البيولوجيا السياسية وممارساتها في العالم الغربي منذ القرن السابع عشر، وانتقال المجتمع من التأديب إلى السيطرة.

يسعى هذا البحث إلى معالجة إشكالية مركزية تخص آليات ممارسة السلطة في المجتمعات العربية، تتمحور في التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن الحديث عن تحول في بنية السلطة في المجتمعات العربية؟ هل يمكن الحديث عن تحول المجتمعات العربية من مجتمعات تأديبية إلى مجتمعات السيطرة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية سوف يتم تحليل الآليات التي تعتمد عليها السلطات السياسية في الدول العربية في إطار فنون الحكم والإدارة، ومقارنتها بالمنطوقات التي تحدث عنها ميشيل فوكو وآخرون في وصف البيولوجيا السياسية في المجتمع الرأسمالي الحديث. ومن جهة أخرى سوف يتم تحليل الآليات التي تعتمد عليها فعاليات المجتمع المختلفة من أجل مواجهة السلطة البيولوجية للأنظمة الحاكمة.

1- مفهوم البيولوجيا السياسية حسب ميشيل فوكو:

كان مفهوم البيولوجيا السياسية كما وضعه فوكو حتى وقت قريب، غير معروف باستثناء مجموعة محدودة من الخبراء والعلماء. وكما يفهمه فوكو، فإن مفهوم البيولوجيا السياسية يحدد ما يمكن أن تقدمه الحياة والآليات الخاصة بها في عالم الحسابات الصريحة، وجعل المعرفة-السلطة عاملاً أساسياً في تحولات الحياة الإنسانية⁽¹⁾. ويميز فوكو تاريخياً وتحليلياً بين بعدين أساسيين لهذا الفهم الذي يمكن التعبير عنه من خلال سلطة الحياة وتأديب الأجساد الفردية، من جهة، والتنظيم الاجتماعي لجسد السكان، من جهة أخرى. وتمثل البيولوجيا السياسية وفقاً لفوكو الحجر الأساس للحدثة الغربية، على أساس أنها تضع الحياة في قلب النظام السياسي. وفي إطار هذا المنظور، هناك صلة وثيقة بين تأسيس المجتمع الرأسمالي وولادة البيولوجيا السياسية، حيث أن سيطرة المجتمع على الأفراد لم تكن فقط من خلال الوعي أو الأيديولوجيا، وإنما في الجسد ومع الجسد، حيث كانت البيولوجيا السياسية بالنسبة للمجتمع الرأسمالي أكثر شيء يمكن الاهتمام به⁽²⁾. علاوة على ذلك، فإن تحليل فوكو لمفهوم البيولوجيا السياسية يشير إلى نقد نظري لنموذج الخطاب القانوني للسلطة⁽³⁾.

لقد تمت صياغة مفهوم البيولوجيا السياسية من قبل فوكو لتوضيح ظهور شكل جديد للسيطرة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية على الجسد ابتداء من القرن الثامن عشر. وهنا يؤكد فوكو على تحول في ممارسة السلطة انتقل خلال العصر الكلاسيكي من نشاط الغزو وامتلاك الحياة نحو تكنولوجيا سياسية تهدف لتعزيز تطوير الحياة ونموها ومردوديتها⁽⁴⁾. إن هذا الاهتمام بالحياة سوف يؤدي حسبه إلى تطوير نظام سيطرة مزدوج: من جهة، تطوير انضباط يمارس على جسم الإنسان مثل زيادة قدراته، والتحكم في قواه وزيادة طاعته. ومن جهة ثانية، تأسيس "بيولوجيا سياسية للسكان" مركزة على الجسم كنوع، وتسعى لتنظيم العمليات البيولوجية التي تؤثر على السكان مثل المواليد والوفيات، ومستوى الصحة، وفترة الحياة. إن وضع هذه البيولوجيا السياسية أدى إلى ولادة مجموعة من المعارف والممارسات (الديموغرافيا، الصحة، التخطيط الحضري، والصحة العامة...)، التي ستكون لها مهمة رعاية الأجساد، ليس فقط لحمايتها من الأعداء، وليس فقط لضمان العقاب أو انتزاع الرسوم والضرائب، ولكن لمساعدة هذه الأجساد على ضمان صحتها⁽⁵⁾. ووفقاً لهذا النموذج، تمارس السلطة على شكل منع وقمع في إطار القانون والمشروعية بما يتناسب في نهاية المطاف مع مشكلة السيادة.

في المقابل، يستخدم فوكو فكرة البيولوجيا السياسية للتأكيد على القدرة الإنتاجية للسلطة التي لا يمكن اختزالها في السيادة القديمة لحق الموت، حيث إن السيادة تعمل أساساً كآلية إذعان استولت على الحياة من أجل قمعها،

إلا أن السلطة الجديدة المكرّسة للحياة (السلطة البيولوجية) تعمل على تعزيز وتحقيق الاستفادة المثلى من القوى الخاضعة لسيطرتها.

وفقاً لفوكو فإن تأسيس البيولوجيا السياسية كان خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، على أساس أنها تمثل سلطة تميل إلى إنتاج القوى وجعلها تنمو، والاهتمام بالتحكم فيها، بدلاً من إعاقته وإخضاعها أو تدميرها كما حدث مع نموذج السيادة⁽⁶⁾. لقد أعطى النموذج القديم للسيادة الملك "الحق في منح الحياة والترك للعيش"، في حين، وفي حالة النموذج الجديد للبيولوجيا السياسية، فإنه عند وجود السيادة فهناك سلطة على منح الحياة والترك للموت⁽⁷⁾. من خلال هذا التحول، يسعى فوكو إلى تسليط الضوء على حقيقة أن ممارسة السلطة لم تعد عبارة عن عملية قيادة للموضوعات عن طريق التهديد بالقتل من أجل الحفاظ على السيادة، وإنما أصبحت السلطة تمارس من أجل الحفاظ على الحياة، وذلك لسبب مختلف يتمثل في إدارة الحياة وتحسينها، وإخضاعها لرقابة دقيقة وضوابط شاملة⁽⁸⁾.

إن ضرورة هذا التحول من النموذج القديم للسيادة إلى النموذج الحديث للبيولوجيا السياسية تكمن في الظروف المتغيرة للعالم الحديث، خاصة الوعي المتزايد إلى الحاجة لشريحة سكانية صحية ومنتجة، حيث إن الهدف من السياسة التشريحية (ana tomo-politique) لآلية السلطة التأديبية، كما يصفه فوكو في كتاب "المراقبة والعقاب"، هو التركيز على تكييف الأفراد في شكل عمال منضبطين، وهنا تقوم السلطة البيولوجية بخلق هذه القوى العاملة التي تمثل كتلة تتأثر بخصائص عمليات الولادة، والموت، والإنتاج، والمرض... والعمل على استدامتها، وتقوم السلطة البيولوجية على تشكيل ذواتها من خلال مجموعة من العمليات مثل نسبة المواليد إلى الوفيات، ومعدل الإنجاب والخصوبة لدى السكان...⁽⁹⁾. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال برامج الرعاية الاجتماعية التي ترعاها الدولة والتركيز على المنظمات الخيرية، ومن خلال أيضاً ابتكار خطابات تأديبية على مجموعة واسعة من الذوات، خاصة خطاب الجنسية، الذي يعتبره فوكو أحسن مثال في هذا المجال.

ومن خلال تأديب الجنسية وفق مفهوم السياسة التشريحية لتأديب الأفراد نحو وجهات محددة للنشاط الجنسي والتعبير الجنسي، يمكن تنظيم الجنسية والسيطرة عليها وتطبيعها، وهو ما فصله فوكو جيداً في كتاب "تاريخ الجنسية: الجزء الأول: إرادة المعرفة". وتكون هذه العملية من خلال تأديب الناس نحو مفاهيم لممارسات جنسية سليمة، ومراقبة الإنجاب، وجنسانية الأطفال... الخ، كما يفهم من التخصصات الأكاديمية في هذا المجال، بالإضافة إلى التوقعات والإحصاءات والتدابير المختلفة، فإن البيولوجيا السياسية قادرة على إنتاج سكان وفق الحجم والنوع المطلوبين واللازمين لإفحام الأجساد في آلية الإنتاج، بطريقة تضمن الحفاظ على علاقات الإنتاج التي تحتاجها الرأسمالية⁽¹⁰⁾. وعليه، فإن عنصرية الدولة التي تنشأ من هذه الحاجة لحماية الحياة هي نتيجة حتمية، وهو ما يضع البيولوجيا السياسية في أي مجتمع كقوة دافعة وراء السيادة.

إن الفرضية الأساسية للسلطة البيولوجية التي وضعها فوكو كنقطة تحول في تحقيقاته، تسلط الضوء على وضع معين لممارسة السلطة، حيث إنه بدءاً من القرن الثامن عشر، فإن الحياة هي الرهان الأساسي للسلطة. إن حياة الأجساد الفردية كمواضيع للسياسة التشريحية هي الشيء الذي يجدر الاهتمام به، وفي هذا الاتجاه أكمل فوكو تحليله حول التأديب بشكل مستمر على باقي مواضيع المجتمع. وعليه، وبدءاً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فإن الاستراتيجيات السياسية أصبحت تتحدد في حياة الجنس البشري، وبالتالي وضع حجر الأساس للحدث البيولوجية للمجتمع⁽¹¹⁾. ومن ثم فإن الشيء المهم هنا هو العمليات البيولوجية التي تؤثر على السكان،

والمطلوبة من أجل الضبط الاجتماعي من خلال سلطة تأمينية وتنظيمية، يحددها فوكو في الفصل الأخير من الجزء الأول من كتاب "تاريخ الجنسانية" في مفهوم البيولوجيا السياسية.

2- ظاهرة الشمولية بين ميشيل فوكو وأنا أرندت:

إذا أخذنا في الاعتبار تقلبات الفلسفة السياسية المعاصرة من ناحية نجاح الكتاب، يظهر معطى واحد واضح ومهم، وهو تحول الاهتمام مؤخرًا من الفلسفة السياسية لأننا أرندت نحو فلسفة ميشيل فوكو. وإذا كان من الممكن ترجمة هذا التحول في منظور الفئات المفاهيمية، فإنه يمكن التأكيد على التحول من نموذج الشمولية في إطار كتاب أرندت لعام 1951⁽¹²⁾، نحو نموذج البيولوجيا السياسية المطور من طرف فوكو في منتصف سبعينيات القرن الماضي. ولكن العنصر المهم في هذا التحول هو الوضع الخطي والمستمر الذي ميز حركة هذه الأفكار⁽¹³⁾. إن نموذجي الشمولية والبيولوجيا السياسية لا يظهران كلغتين مفاهيميتين غير متجانستين، بل يظهران في وضع تركيبى تطابقي من خلال نوع من التواصل التأويلي يجعل من النموذج الثاني كاستمرار أو تكملة للنموذج الأول. وهنا يمكن طرح التساؤل الآتي: هل يمكن لمفهوم البيولوجيا السياسية أن يكون المجال الذي يسمح بإعادة الاعتبار للتضامن العميق بين الديمقراطية (الليبرالية) والشمولية؟

2-1 الشمولية عند أنا أرندت والبيولوجيا السياسية:

وتجيب أرندت على ظاهرة الإنتاج الممنهج للحياة العارية في الأنظمة الاستبدادية على حد تعبير جيورجيو أغامبين (Giorgio Agamben)، على أنها قائمة على سياسات حول ظاهرة المواليد. إن مفهوم المواليد هو مفهوم البيولوجيا السياسية الذي يعارض مفهوم سياسات الموت للحياة العارية، وهو عبارة عن رد على سياسات الموت الضمنية في البيولوجيا السياسية الحديثة، والموجودة في الأنظمة الشمولية في القرن العشرين. وقد أصبحت أرندت مقتنعة في خمسينيات القرن العشرين أن الشمولية تشكل شكلا جديدا، ولكنه "ضروري" للحكومات، أين إمكانيات حدوثها تتوافق مع بعض التجارب الأساسية للإنسان، وبالتالي هي غير قابلة للتكرار بطبيعتها، والتجارب الأساسية التي يستجيب لها الشمولية سياسيا هي تلك المتعلقة "بالوحدة"⁽¹⁴⁾.

في نهاية كتابها الشهير حول "أصول الشمولية"، حذرت أنا أرندت من أن الحلول الشمولية قد تتجو من سقوط الأنظمة الشمولية، وقد عاش أغامبين وكتب في عالم تحققت فيه نبوءة أرندت. وهنا يمكن مقارنة محاولات أرندت وأغامبين لفهم معسكرات الاعتقال والإبادة، وخصوصا أهميتها بالنسبة للطريقة التي تعمل بها الديمقراطيات الليبرالية الحديثة في الوقت الحاضر. بالنسبة لأرندت يمثل المعسكر مظهرا للشر الراديكالي الذي كشف جوهر الشمولية، وهو يمثل المؤسسة الأهم في الأنظمة الشمولية. وتشارك النازية والستالينية في قدرتها على إبادة الملايين من البشر الأبرياء دون سبب أو منفعة، وما تشتركان فيه ليس مجموعة من المؤسسات أو طرق إنتاج ولكنهما تشتركان في المعسكر، أي المكان الذي وضعت فيه الإنسانية نفسها أمام إشكالات جوهرية، المكان الذي ظهر فيه إلى حيز الوجود الشكل الجديد للشر. ورغم أنه مع انهيار الأنظمة الشمولية وإغلاق المعسكرات ثم التخلص من الشر الجذري، ولكن لم يتم التخلص من الحلول الشمولية التي يمكن إعادتها إلى حيز الوجود.

لقد قامت أرندت من خلال تقديمها للأسس الأولى لمفهوم المواليد مثلا، بعدما قامت بوضع الخطوط الرئيسية لتفسير الشمولية، وهذا من شأنه أن يشير إلى أنه من خلال هذا المفهوم لم ترد أرندت فقط صياغة سياسة مناهضة للشمولية، ولكن أرادت وضع أسس لسياسات للحياة كما وضعت الشمولية سياسات للموت. وبناء على هذه الفرضية، من الخطأ اعتبار أن أرندت أرادت مواجهة السياسة الشمولية عن طريق فصل مفهومها للسياسة

عن أي اتصال مع الحياة البيولوجية. إن السياسة الشمولية هي الإبادة غير الضرورية للأفراد، أما السياسة عند أرندت، فهي تستند على إعادة تقييم ولادة وتعددية الأفراد، وهو ما يضعها في إطار المصفوفة الخطابية أو الابدستية التي يسميها فوكو بعد ذلك بالبيولوجيا السياسية.

ويشير الفكر السياسي لأرندت بعد عام 1951 (تاريخ صدور الطبعة الأولى من كتاب "أصول الشمولية") إلى أن الآثار السلبية للبيولوجيا السياسية ينبغي معالجتها من خلال بيولوجيا سياسية إيجابية. وقد حدد روبرتو اسبوزيتو (Roberto Esposito) هذه الثنائية لخطاب البيولوجيا السياسية، أي تقسيم البيولوجيا السياسية إلى سياسة تؤكد على الحياة وسياسة رافضة للحياة⁽¹⁵⁾. لكن محاولات اسبوزيتو الساعية لفهم أسباب هذه الازدواجية ومنطقها في إطار ما يسميه "نموذج التحصين" (Paradigm of Immunization)، تبدو غير كافية لتفسير مجموعة متنوعة من طرق أين تحمل الحياة دائماً وظيفة مزدوجة غير عادية في خطاب البيولوجيا السياسية. وهنا يمكن رؤية أثر هذه الثنائية الذاتية غير العادية للحياة على سبيل المثال عند ثنائية فرويد حول المحركات الأساسية (Thanatos و Eros)، وفي تمييز فوكو بين الجنسانية والملاذات، وفي فكرة أغامبين حول الحياة العارية التي يمكن أن تكون مقدسة فقط عندما تكون تحت شكل من أشكال القانون، ولكن يمكن أن تكون لها وظيفة تعويضية، وربما أهم مثال في هذا المجال نجده في تمييز والتر بنجامين (Walter Benjamin) بين "الحياة المجردة" و"الحياة موجودة بشكل مماثل في الحياة الدنيوية والموت والآخرة"⁽¹⁶⁾. ما يمكن ملاحظته هنا، هو أنه في كل هذه الحالات، إذا أصبحت الحياة البيولوجية موضوعاً أو هدفاً للسيطرة السياسية والهيمنة في سياسات الموت، فإن الحياة البيولوجية يجب أن تكون قادرة أيضاً على أن تصبح ذات لمقاومة الهيمنة.

2-2- الشمولية حسب جيورجيو أغامبين: بين فوكو وأرندت:

إن الاختلاف المفرداتي بين نموذج البيولوجيا السياسية ونموذج الشمولية دفع العديد من الباحثين لتقاطع منظوراتي بحثاً عن بيولوجيا سياسية لدى أرندت وشمولية عند فوكو. في مجال أصل مفهوم البيولوجيا السياسية ظرف موضوعي مزدوج، حيث إن فوكو استخدم مصطلح الشمولية للتعبير على طبيعة البيولوجيا السياسية الواضحة للنازية. إن توصيف النازية بالبيولوجيا السياسية هو الأمر الذي جعل من السهل تقريبها إلى مفهوم الشيوعية، وبالتالي تقريب المعنى إلى مفهوم الشمولية. لقد اقترب أغامبين من المجال المفهومي الذي يمنع الاتصال بين البيولوجيا السياسية والشمولية، وتساءل لماذا أرندت وفوكو لم يجدا نقطة اتصال في خطاباتها، وبشكل أكثر تحديداً، لماذا لم تستخدم أرندت أدبيات البيولوجيا السياسية في أبحاثها حول الشمولية؟ ولماذا لم يحدد فوكو معسكر الاعتقال الشمولي في وسط المنطوق البيوسياسي الخاص به؟.

وتمثل الشمولية وفقاً لفوكو أحد النتائج المحتملة لإعادة التوجيه الحديث للسياسة نحو أنواع الحياة، وذلك لأن الجانب الآخر للسلطة على الحياة هو السلطة التي تقوم بفعل الموت، وعليه فإن الشمولية هي أحد مظاهر سياسات الموت، التي تعتبر جوهر متأسلاً للبيولوجيا السياسية. وتصبح سلطة رفض الحياة وتحويلها إلى نقطة للموت مؤشراً للدرجة التي تصبح خلالها الحياة تحت الرقابة والسيطرة الإنسانية.

على أساس التلاعبات الأيديولوجية التي عملت على معاكسة الديمقراطية والشمولية لتعزيز الأولى على حساب الثانية بدون تمحيص وتدقيق، وعلى أساس ديمومة ممارسات الإبادة الجماعية ومعسكرات الاعتقال في العالم غير الاستبدادي المعاصر، والانزعاج من التطورات الحالية للمجالات البيولوجية والإيكولوجية، يجب علينا النظر في حقيقة أن نفي مبادئ حكم القانون الديمقراطي من طرف الأنظمة الشمولية في القرن العشرين كان لا يتعارض مع

أخذ هذه الدول منطوقات تطبيقية تنبع من صميم دول القانون⁽¹⁷⁾. إذا كان هذا ممكناً فإنه، وفقاً لجورجيو أغامبين، في أي دولة حديثة، هناك نقطة تحدد لحظة ما أين يصبح أي قرار يتعلق بالحياة قراراً متعلقاً بالموت، أين البيولوجيا السياسية يمكن أن تنعكس إلى سياسات الموت (Thanatopolitique)⁽¹⁸⁾. ولكن فوكو الذي يعود له الفضل في التنظير للبيولوجيا السياسية، لم يوفق في التفكير في الطابع المركزي لمعسكرات الاعتقال النازية، وخلافاً لأننا أردت، لم يحقق فوكو إلا قليلاً حول سياسة الدول الشمولية الرئيسية في القرن العشرين⁽¹⁹⁾. في المقابل، وفقاً لأغامبين، فإن منظور البيولوجيا السياسية هو الذي أحدث النقص والقصور لدى أردت عند تحليلها لمعسكرات الاعتقال. حتى في كتاب "الحالة الإنسانية"⁽²⁰⁾، الذي يعطي دوراً مركزياً لانتشار الحادثة من خلال عملية الحياة، إلا أن أردت لم تحدد له أي صلة صريحة مع تحليلاتها حول "أصول الشمولية". من خلال تطوير مفهوم "الحياة العارية" أو "الحياة المقدسة" في علاقتها بالسلطة السيادية، والحياة المتحكم فيها من طرف السياسة في شكل استثناء وتحليلها على أساس أنها استثناء من الداخل، فقد أراد أغامبين تقريب وجهات النظر بين أردت وفوكو من أجل دعم الأطروحة التاريخية-الفلسفية حول التواطؤ السري والجوهري بين الديمقراطية والشمولية⁽²¹⁾.

لقد كان جورجيو أغامبين الأول في إيطاليا الذي استخدم إسهامات فوكو حول البيولوجيا السياسية في سياق بحث حول تداعيات الحياة على السياسة، وهو بذلك درس كيف أن هذه التداعيات غيرت جذرياً الفئات السياسية في الفكر الغربي، ولهذا الغرض، وعلى الرغم أن أغامبين يعتبر موقف فوكو حول السلطة حاسماً، أي مقارنته "المجهريّة"، إلا أنه رأى أنه من الضروري تصحيح أطروحات فوكو، من أجل تحليل نقاط الالتقاء بين النموذجين الغربيين للسلطة: نموذج البيولوجيا السياسية والنموذج القانوني المؤسسي.

إذا كان فوكو يعد الأب المؤسس لعملية تكوين هوية منفردة لإدارة الحياة البيولوجية للسياسة الحديثة، إلا أن أغامبين لم يوضح فقط أنه يجب وضع البيولوجيا السياسية في إطار علاقة الإقصاء والإدماج التي تنتهجها دولة الاستثناء، بل أكد على أن هذه الظاهرة كانت بمثابة موضوع مهم في الفكر القانوني والسياسي الغربي. على سبيل المثال، وفي إطار إعلانات حقوق الإنسان والحقوق المدنية، تم إدراج الحياة الطبيعية في نظام الدولة القومية، لأن الولادة البسيطة أو الحياة العارية، تمثل مصدر القانون. ولكن في إطار تحول الحياة الطبيعية في الحياة السياسية، وفي إطار اختفاء مفهوم الإنسان في مفهوم المواطن، تم تأسيس سيادة الدولة، حيث إن الحقوق المنسوبة للإنسان منذ ولادته مضمونة في حالة واحدة، أين الحياة الطبيعية تكون تابعة للدولة، وبالتالي يتم تحديد النشأة بالنظر إلى الصورة الحصرية لمفهوم الأمة. وإذا قامت الإعلانات الأولى باستبدال مفهوم الحياة العارية مع مفهوم المواطن، فإن المنظمات الإنسانية اليوم تتنازل من أجل حقوق عالمية باسم حياة لا تحمل أي شكل من أشكال الدلالة السياسية، وهو ما يشير إلى فصل نهائي بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن.

من أجل فهم العلاقة بين السلطة البيولوجية والشمولية يجب الإطلاع على حجج أغامبين حول نموذج "المعسكر"، حيث إن الإنجاز العظيم لأردت حسبه هو تحديدها لخصوصية الشمولية والمعسكرات، التي تبقى مختلفة عن ظاهرة السلطة البيولوجية، والعلاقة بين السلطة البيولوجية والشمولية تظهر من خلال الظروف السياسية التي تحدد العلاقة بين الحياة البيولوجية والحياة السياسية. وتظهر البيولوجيا السياسية عندما تقرر الدولة القيام مباشرة، بالإضافة إلى وظائفها العادية، بوظيفة الحياة البيولوجية للأمة⁽²²⁾، وهنا يشير أغامبين إلى أن المعسكرات تمثل فضاء البيولوجيا السياسية المطلق، أين لا يوجد أمام السلطة سوى الحياة البيولوجية النقية بدون أية وساطة.

لقد قام الفيلسوف الإيطالي أغامبين بأخذ تحليلات فوكو حول السلطة البيولوجية وحاول تقريبها من أعمال أنا أرندت حول الشمولية، ويرى هذا الكاتب في البيولوجيا السياسية إدخالاً للحياة البيولوجية (zoé) في مجال السياسة (polis)، الشيء الذي يمحي تدريجياً التمييز بين الحياة الطبيعية والحياة السياسية. ويفسر أغامبين ظاهرة الشمولية (والظاهرة التركيبية بصفة عامة) من خلال التحول الجذري الذي حصل في الانتقال إلى البيولوجيا السياسية. وعند التقاطع بين الشمولية والبيولوجيا السياسية يحدد مفهوم "الحياة العارية"، الذي ينبع من اشتراط الحالة الأولية، أين الكائن الإنساني ليس له شكل آخر من أشكال الحياة سوى الحياة البيولوجية، لأنه مستبعد من الساحة السياسية. وبناء على مفهوم أغامبين يمكن القول إن السياسة سوف تطوّر تدريجياً تعريفاً بيوسياسي للكائن الإنساني القاعدي، يمكن تحليله وفقاً لما يُسمى بالاحتياجات الأولية للكينونة. بالنسبة لأغامبين فإن البيولوجيا السياسية تمثل شرطاً جوهرياً للحدثة القانونية والسياسية الغربية، خاصة وأنه في إطار إعلانات حقوق الإنسان، تُقدّم الحياة (العارية) كمصدر للقانون. في هذا المجال، فإن شرعية السلطة السياسية تستند على إقصاء الحياة العارية، فضلاً عن العزلة السياسية التي تفرز عن صورة "المحظور"، أي صورة الإنسان المنبوذ (الكائن الذي لا يمكنه التضحية، أين القاتل لا يُعتبر من قبل السلطات أنه مجرم)⁽²³⁾. تمثل الأشكال المتطرفة للتنظيم الاجتماعي (الشمولية) التي عرفت الدولة الحديثة نوعاً من إعادة تعريف العلاقة بين شخصية صورة الإنسان وصورة المواطن، بين الولادة والانتماء. في هذه الظروف، فإن لدولة البيولوجيا السياسية صلاحيات في تعيين الحدود بين الحياة التي تستحق أن تُعاش، وتلك الحياة التي لا تستحق، وبين مفهوم الحياة التي لا قيمة لها أو الحياة التي لا تستحق العيش.

تتواجد سلطة الدولة الحديثة على نحو متزايد في إطار مجموعة من ممارسات الرقابة والإدارة، حيث إنها لا تهدف إلى مجرد استخدام العنف لقمع الممارسات المنحرفة، ولكنها تتحمل أكثر فأكثر مسؤولية حياة الناس وحركة المواطنين. بالنسبة للسلطة فإن المجتمع يمثل مجموعة من الكائنات الحية، تشكّل جسماً اجتماعياً فوقياً. في هذا السياق، يؤدي شكل التنظيم الاجتماعي الشمولي إلى انحلال "السياسة التشريحية" (فعل العيش) مع "سياسة الموت" (فعل الموت)، وهذا الإجراء ممكن فقط في حالة الاستثناء. إن حالة الاستثناء تمثل أساس الدولة الشمولية، التي من خلال تمتعها بقرار حول قيمة الحياة، يمكن أن تعكس السياسة التشريحية إلى سياسة الموت. وفي إطار المجتمع الحديث وخاصة المجتمع الشمولي، يمكن ملاحظة التماهي بين السياسة والشرطة، الذي يؤدي إلى الخلط بين الحرص على الحياة والكفاح ضد العدو. من خلال ما سبق، يتأكد أن مساعي تحسين النسل والمساعي الأيديولوجية تشكل مجموعة غير محدودة تسعى لضمان حياة "الأجساد السكانية". وفي هذه الحالة، يصبح معسكر الاعتقال مكاناً لقرار سيادي يؤشر على استبعاد من الحياة السياسية، على أساس أن الكائن الإنساني - المحاصر بين البقاء والموت - مُختزل في الحياة العارية (البيولوجية)، وهذا الاستبعاد الشمولي يظهر كنتيجة لاستثناء أصبح بمثابة معيار وقاعدة.

2-3- مظاهر البيولوجيا السياسية في الأنظمة العربية:

تعمل الرأسمالية في إطار الإمبراطورية على دمج السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، في الوقت نفسه الذي يدفع فيه إلى الصدفية بين الأخلاق والقانون، وهذا ما يمثل بامتياز نموذج السلطة البيولوجية، لأنه يميل إلى التحكم، ليس فقط في التفاعلات الإنسانية، ولكن أيضاً يسعى للتحكم في طبيعة الإنسان (معارفه ومشاعره). وهنا وجب فهم السلطة البيولوجية وفق مفهوم ميشيل فوكو، أي سلطة تتكون من إدارات الدول، والمنظمات غير

الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات ووكالات الحوكمة فوق القومية، تميل لإدارة الجوانب الأكثر حميمية للحياة اليومية والمجال الخاص، بمعنى، إنتاج جميع العلاقات الاجتماعية وأشكال الحياة⁽²⁴⁾. والسلطة البيولوجية تظهر نتيجة للتداخل بين المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، حيث إنه من خلال إنتاج السلع الثقافية وسبل العيش، فإن السلطة البيولوجية تصل في نهاية المطاف إلى تحويل الضمائر (الذوات) والأجساد، وباختصار، الحياة نفسها.

3-1- البيولوجيا السياسية للأنظمة العربية في زمن الانتفاضات الشعبية:

في سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ظهرت قوى الرأسمالية الليبرالية الجديدة بشكل بارز جدا في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وبدأت في تقويض نظام السلطة التأديبية من خلال استكمال مؤسساتها وتنشيط أيديولوجياتها من خلال نظام جديد للسلطة البيولوجية. إن النظام التأديبي في الدول العربية لا يمكن له أن يقاوم نظام التحكم للبيولوجيا السياسية العالمية، خاصة في إطار انتشار مقاهي الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والأسواق الافتراضية، ومرونة العمل المتخصص، وأنسنة مؤسسات الدولة والتعددية المؤسسية... الخ. وكما أشار إليه جيل دولوز⁽²⁵⁾، فإنه في إطار هذا النظام الجديد للتحكم، فإن السكان ليسوا معرضين لحالات حجز، كما كان في إطار السلطة التأديبية، ولكنهم يتعرضون لرقابة مستمرة واتصالات فورية تجعل منهم مجرد أرقام في إطار عملية كبيرة للسيطرة البيولوجية، وهذا هو الانتقال من مجتمع التأديب إلى مجتمع السيطرة.

على سبيل المثال، يركز النظام التونسي السابق على السيادة والحوكمة حسب مفهوم فوكو، ومن بين أهم امتيازات السيادة هو حق الحياة والموت، وفي حالة وقوف الذوات ضد السلطة السيادية، تمارس عليها سلطة الموت⁽²⁶⁾. إن الحق السيادي في الحياة أو الموت هو حق فعل الموت أو الترك للحياة. أما الحاكمة، فهي تشكل آلية للسلطة في الدول الغربية منذ القرن السابع عشر، أين النمط الذي يشكل جزءا رئيسيا من وظائف المراقبة والرصد وزيادة القوى الخاضعة لها وتنظيمها.

أصبحت الحرب نظاما للسلطة البيولوجية، ما يعني شكلا من أشكال الحكومة، لا تهدف فقط للسيطرة على السكان، ولكن أيضا تهدف لإنتاج وإعادة إنتاج جميع جوانب الحياة الاجتماعية⁽²⁷⁾. ومن المهم فحص تنظيم فوكو للسلطة البيولوجية، ولكن من المهم أيضا الإشارة إلى إدراج هارديت ونيغري لمفهوم "السيطرة على السكان" في تعريفهما له بشكل يتسق مع الجانب المهمش لمفهوم الحاكمة، وهو الجانب الذي يعني طريقة الحكم أين تندرج استراتيجيات السلطة السيادية فيه في إطار السلطة البيولوجية، وهو ما يعني تضمينا للسلطة السيادية، بدلا من الغياب الكلي لها في إطار استراتيجيات مرتبطة بالحاكمة الليبرالية⁽²⁸⁾. ومصطلح "السلطة السيادية" يعني استخدام القوة التي أقرتها الدولة، وهو ما يسميه فوكو بالسلطة القمعية أو السلبية، للسيطرة على الأراضي الداخلية و/أو الخارجية. أما السلطة البيولوجية، فهي متمفصلة مع استراتيجيات السلطة السيادية، مما ينتج مواضيع الحكم من خلال تقنيات التطبيع. واستراتيجيات البيولوجيا السياسية للحكم التي تقوم بتأمين إعادة إنتاج أنظمة اجتماعية للهيمنة (رأسمالية، أبوية، ذكورية، عنصرية...)، إلى درجة أن فوكو يتساءل عن إمكانية فهمنا للسياسة-السياسات الداخلية- على أنها توسع للحرب من خلال وسائل أخرى⁽²⁹⁾.

لقد أصبحت الحياة اليومية للناس في المجتمعات العربية ميسسة بسبب تصرف محمد البوعزيزي وتضحيتة بنفسه من أجل كرامته ومن أجل لقمة عيشه، وهو ما يقدم مثالا صارخا عن البيولوجيا السياسية، التي تسعى لمراقبة الأجساد غير المرغوب فيها والقضاء عليها، في ظروف قد تضطر ضحاياها إلى الانتحار. ويسمي

جورجيو أغامبين هذا التسييس بـ"الحياة العارية"⁽³⁰⁾، حيث إن سياسة الموت هي المبدأ الأول للبيولوجيا السياسية، أي التهديد والتخويف من الموت، وممارسة الموت الممنهج.

تكتيك آخر متاح للأنظمة العربية، مثلها في ذلك مثل الإمبراطورية، وهو منظمات المجتمع المدني، وهو ما يعرف في الثقافة العربية بالحياة الجموعية، التي تمنع من تشكيل التنظيمات الحرة من خلال تقييد عملياتها والمطالبة بالرقابة الحكومية. وتتم الرقابة الحكومية أيضا في وسائل الإعلام، مما يحد من وجهات النظر المعارضة ويفرض أوامر نازلة من قمة الهرم السياسي⁽³¹⁾. وتتمظهر السلطة البيولوجية داخل المجتمعات العربية، وتعمل الأنظمة السياسية على هيكلتها، أين يتجاوز مجتمع السيطرة المجتمع التأديبي. وهنا تنتج مظاهر السلطة البيولوجية مجتمعا للسيطرة وتؤسس للطاعة الكاملة بين المواطنين، ليس فقط من خلال العديد من المؤسسات داخل المجتمع التأديبي، وإنما من خلال السيطرة الكاملة على العلاقات الاجتماعية. وتزيد سلطة الاستثناء من خلال استخدام القوة من أجل تحقيق الطاعة الضرورية لهذه البنية السلطوية للإمبراطورية.

لقد قامت عملية التضحية بالنفس التي قام بها البوعزيزي بخلق ذاتية جديدة بين الشعوب العربية، وذلك لإثبات الرفض المطلق للإمبراطورية. وعلى أساس أن طبيعة الجسم الواحدة للمجتمع، نتيجة السلطة البيولوجية والإمبراطورية، فقد سمحت الثورة التونسية للدخول في عالم السلطة البيولوجية وخلق موجة من التظاهرات المخبرية في جميع أنحاء المنطقة العربية. وقد تطورت حادثة البوعزيزي وبثت روحا ثورية لدى الشباب العربي، الذي يمثل أكبر فئة عمرية في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لقد أشار فوكو في آخر دروسه في الكوليج دو فرانس أنه يأتي اليوم الذي يجب القيام فيه بتاريخ ما يمكن أن نصطلح عليه بالذاتية الثورية⁽³²⁾. انطلاقا من هذا التوجه، يلاحظ أن غالبية الشباب العربي يتمتع بدرجة عالية من التعليم، وهو شباب ضاق ذرعا من السياسات المتبعة التي لم ترق إلى مستوى تحقيق تطلعاتهم كمواطنين. وبالتالي، فإن هذا الحراك لا يحمل فكرة واحدة، بل يتفرع إلى العديد من الفردانيات، التي تحمل الكثير من الاختلافات الفردية، والتي تساعد على تمكين المواطنين وخلق علاقات قوى اجتماعية الجديدة. لقد خلق المواطنون في مختلف الدول العربية شعورا مشتركا جديدا يحمل العديد من مشاعر الإحباط والحاجة إلى بنية سياسية ديمقراطية من خلال تعبئة المشترك، الذي يكون عنصرا أساسيا في إظهار البيولوجيا السياسية.

3-2- الإنتاج البيولوجي للسياسة والحراك الديمقراطي العربي:

يمثل مفهوم التعدد (The Multitude) حسب هارديت ونيغري "مجموعة من الفردانيات"، والفردانية تعني فاعلا اجتماعيا أين اختلافها لا يمكن أن يمتد إلى تشابه مع الفردانيات الأخرى. وعليه فالتعدد يتكون من مجموعة من الفردانيات التي تتقاسم حالة متشابهة تتمثل في: الإمبراطورية، والتطلع المشترك والديمقراطية الراديكالية. هذا هو السبب في أن هارديت ونيغري يؤكدان أنه على أساس أن التعدد ليست له هوية (مثل الشعب) وليس موحدا (مثل الجمهور)، فإن الاختلافات الداخلية للتعدد تقوم باكتشاف المشترك (The Common) الذي يتيح لها التواصل والعمل معا. وهذا ما يسمى بالإنتاج البيولوجي للسياسة، وهو النموذج المهيمن الذي لا ينطوي فقط على إنتاج السلع المادية بالمعنى الاقتصادي البحت، ولكن أيضا لأنه يؤثر ويساعد على إنتاج جميع جوانب الحياة الاجتماعية، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية⁽³³⁾.

ليس هناك ثورة من دون تنظيم⁽³⁴⁾، وليس هناك تنظيم دون صراعات ترتبط مع بعضها البعض، وهذا يعني أن التنظيم الذاتي هو الخلية الأولى في كل عملية تنظيمية، وهو ما يعني أيضا أنه لا يوجد أي تنظيم دون القدرة

على الجمع بين العفوية والإرادة المشتركة. إن القضية المركزية في مجال الفعل الثوري للتعدد هي ابتكار شكل لسلطة ديمقراطية تتناسب مع العملية الثورية، أي سلطة نشطة مستقلة يركز عليها التعدد في كليته. وهذا يمثل شرطا ضروريا لكي يتحول التعدد إلى تنظيم سياسي مناسب، وذلك لأن التعدد يركز على تعددية الفردانيات الاجتماعية في إطار النضال، ولأنه يسعى لتنسيق أفعال هذه الفردانيات والحفاظ على المساواة فيما بينها. أما بالنسبة للتنظيم في شكل حزب كما يرى الماركسيون، بلشفيون أو اشتراكيون، فإذا كان يمكن أن يكون له أرضية عقلانية ومفهومة على أساس الكفاءة، فقد ثبت فساد وعدم كفاءة هذا النوع من التنظيم، بما في ذلك طغيان البيروقراطية، والانفصال عن تجربة الحركة الاجتماعية، وفي هذا المجال يكون منطق الاعتزاف الرأسمالي المتمثل في مقولة: "...لا، الحزب لا يقهر الشر"، هو السائد والمرجح⁽³⁵⁾.

لقد تميّز الحراك الديمقراطي العربي بمجموعة من الخصائص جعلته فريدا من نوعه، حيث يمتاز ببعض الصفات الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية تختلف كل الاختلاف عن الحركات الثورية-إن صح التعبير- السابقة من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، فهي تمنح آفاقا جديدة لعلم السياسة من أجل تحليل ظاهرة الصراع السياسي بعيدا عن النظرية الليبرالية وتفرعاتها، حيث إن الحراك العربي أفضى إلى التشكيك حتى في افتراضات نظرية السلام الديمقراطي حول العلاقة المتبادلة بين مفهومي السلم والديمقراطية⁽³⁶⁾، على أساس المسار العنيف الذي مرّت به الانتفاضات العربية خاصة في سوريا وليبيا واليمن.

إن فهم التحدي القائم بين البيولوجيا السياسية للحراك الديمقراطي العربي والسلطة البيولوجية للبنى الإمبراطورية للأنظمة العربية يحتم تحليل مفهوم السلطة البيولوجية. وقد استخدم هارديت ونيغري ووسّع النطاق التاريخي والاجتماعي لمصطلح السلطة البيولوجية أكبر من تحليله من طرف فوكو، وهذا التوسع في النطاق يكون جنبا إلى جنب مع ترتيب جديد للعمل الاجتماعي. حيث إنه مثلما اتسع أفق الأنشطة الإنتاجية في إطار هذه العملية لإعادة تركيب العمل الاجتماعي، وكما أن الحياة والإنتاج أصبحا يمثلان الشيء نفسه، فإن التركيز على البيولوجيا السياسية يعمل على إعادة تعريف المفهوم الماركسي للعمل المنتج. إن أهمية أطروحة تصنيف المجتمع في إطار رأس المال لا تبدو واضحة إلا في إطار تحليل السلطة البيولوجية، أو للدقة أكثر، فإن طابع البيولوجيا السياسية للتراكم الرأسمالي يساعد على تعبئة التأثيرات التفاعلية لجميع القوى الاجتماعية والأساليب الإنسانية المنتجة.

في مجال الحالة العربية، يمكن تفسير الحراك الديمقراطي الأخير الذي شهده العالم العربي بنشوء هوية جماعية مختلفة، ورغم أن هذه الأخيرة قد أنتجت خلال القرن الماضي من طرف النخب السياسية والفكرية المحلية كمشروع يهدف إلى إدخال المنطقة، رغم التشنجات والاختلافات حول ثنائية الحداثة والأصالة، في النظام السياسي العالمي مع الحفاظ على خصوصيات المنطقة. ويقدم الحراك العربي اليوم مشهدا لتمثيل جماعي مبني من الأسفل، لا يحمل مبدأ فردانية العربي أو المسلم، ولكن على العكس، فإنه يعمل في إطار الطابع العالمي للتدفقات الثقافية من أجل تحديد موقع في إطار التهجين العابر للثقافات التي يعرفه العالم اليوم. إن الشباب العربي اليوم لا يثور باسم العروبة المثالية كهدف سياسي، ولكنه ينشط باسم متطلبات العدالة الاجتماعية والتغيير الديمقراطي.

يمثل الحراك الديمقراطي العربي تعددا بامتياز. لقد قام بنوع من التفريغ الأيديولوجي للسياسة العربية، وغيب المفاهيم العنصرية للصراع الحضاري التي ميزت السياسات العربية في السابق⁽³⁷⁾. إن تنظيم هذا الحراك يتفق مع

تعريف نيغري وهاردت للتعدد على أساس أنه ائتلاف بلا قيادة لبنية أفقية، حيث إن وجود قيادة في حركية الانتفاضات من شأنه أن يقوّض قوتها ويجبرها على أن تكون منظمة تقليدية، كما أن مجموعة من الإمكانيات مثل وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت هي التي تسمح للهيكل التنظيمي الفائق للقيادة على تحقيق النجاح.

إن المصير النهائي للحراك العربي لم يُحسم بعد، ولكن المؤكد أنه أنتج التغييرات الأكثر دراماتيكية في المنطقة منذ منتصف القرن العشرين، الذي شهد نهاية الحقبة الاستعمارية. لقد أدى هذا الحراك إلى إعادة النظر في مصطلح "الشعب"، الذي نسبت إليه العبارة الشهيرة: "الشعب يريد إسقاط النظام". لقد ظهرت في العالم العربي ذاتية سياسية جديدة، في شكل محدد من أشكال الفردانية، أو ما يسمى بالفردانية الانعكاسية⁽³⁸⁾. وهذه النزعة الفردانية، المختلفة عن المفهوم في الأدبيات النيوليبرالية، ليست متساوية وواضحة في مناهضة السلطة الأبوية، القبلية، الجماعة أو مناهضة العمل السياسي القائم على التنظيم الحزبي. لقد تم تشكيل هذه الذاتية السياسية للأفراد داخل وعبر التخوم المبهمة للمؤسسات السياسية وعمليات إنتاجها للشرعية والمعرفة. إن سياسة التعدد هي المكوّنة لعمل التعدد والعكس صحيح، وهي بالتأكيد خارج دياكتيك رأس المال وأجور العمل، الذي يعمل توليفهما دائما إلى تنمية رأس المال.

وعلى الرغم من أن هذه الأحداث معقدة وغير محددة، وأن مشاهد وسائل الإعلام وحدها ليست سوى عامل واحد في مصفوفة التاريخ المعقدة، إلا أنه من المؤكد أن وسائل الإعلام المنتشرة عالميا تمثل عاملا متزايد الأهمية. لقد استخدم النشطاء في الدول العربية وسائل الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية لتنظيم التمردات الشعبية التي أطاحت بالأنظمة التي قهرت شعوبها لعقود من الزمن، فالشعوب العربية قامت بمظاهرات غير عنيفة عبّرت من خلالها عن إرادتها في التغيير والتطلع نحو الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة. وهنا يؤكد هاردت ونيغري أن أحد التحديات التي تواجه مراقبي الانتفاضات التي انتشرت في شمال أفريقيا والشرق الأوسط هي قراءتها على أنها لا تمثل تكرارا للماضي، ولكن كتجارب أصيلة تفتح إمكانيات سياسية جديدة تمتد إلى ما وراء المنطقة لتكريس الحرية والديمقراطية. في الواقع، الأمل هو أنه من خلال هذه النضالات، ينتقل العالم العربي خلال العقد المقبل إلى ما وصلت إليه أميركا اللاتينية في العقد الماضي، التي أنشأت مخبرا للتجريب السياسي بين حركات اجتماعية قوية وحكومات تقدمية من الأرجنتين إلى فنزويلا، ومن البرازيل إلى بوليفيا.

لقد وصف هاردت ونيغري الحراك العربي على أنه يمثل رغبات ثورية متمفصلة في شبكات جذمورية غير تدرجية دون سلطة مركزية أو قيادة. وسلافوي جييك (Slavij Zizek) من جهته رأى فيه حركات سياسية قوية مع برنامج وأهداف واضحة، غير أن التنظيم الذاتي لهذه الحركات، حسب، لا يكفي لفرض إعادة تنظيم حياة اجتماعية محددة، لأن هذا العمل يحتاج إلى قوة قادرة على اتخاذ القرارات السريعة وتنفيذها مع القسوة اللازمة لذلك⁽³⁹⁾. أما فيما يتعلق بالكفاح المسلح، فإن هاردت ونيغري واضعان في هذا الشأن، حيث يقولان: "نحن نعتقد أن التعدد الأعزل هو الآن أكثر فعالية بكثير من مجموعة مسلحة، والاكتساح السلمي للساحات أقوى من هجوم مباشر"⁽⁴⁰⁾.

بالعودة إلى مسألة المشاركة السياسية الراديكالية، فإن ملاحظات هاردت ونيغري حول الربيع العربي جد مهمة، حيث يؤكدان أن تنظيم الثورات العربية يشبه ما رأيناه قبل عشر سنوات في أجزاء أخرى من العالم، من سياتل إلى بوينس آيرس وجنوة وبوليفيا، فالملاحظ هو شبكة أفقية لا تتمتع بقائد مركزي واحد. يمكن للهيئات المعارضة التقليدية المشاركة في هذه الشبكة، ولكن لا يمكنها التحكم فيها⁽⁴¹⁾. وقد حاول المراقبون تحديد قائد للثورة المصرية

منذ بدايتها، ولكنهم خشوا من أن يسيطر الإخوان المسلمون أو هيئة أخرى على الأحداث. والشيء الذي لم يستطيعوا فهمه هو أن التعدد قادر على تنظيم نفسه بدون وجود مركز، وأن فرض زعيم معين أو تحييده من قبل منظمة تقليدية من شأنه أن يقوض قوته.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، وككل عمل علمي أكاديمي وجب الإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة، والقول أن المجتمعات العربية عرفت تحولات جذرية في نهاية القرن الماضي، تميزت أساساً بتغييرات جذرية في ممارسة السلطة من طرف الحكومات وطرق مواجهة الشعوب لهذه السلطة. والمثال الأحسن لوصف هذا التحول يتجلى في الحراك الديمقراطي الذي عرفته المنطقة العربية في بداية العام 2011. وبهذا يمكن الحديث عن تواصل مفهوماتي بين نموذج الشمولية الذي وضعته أنا أرندت للتعبير عن الأنظمة الاستبدادية التي عرفها القرن العشرين، سواء في الأنظمة الغربية (النازية والفاشية) أو أنظمة العالم الثالث، ونموذج البيولوجيا السياسية الذي طوره ميشيل فوكو، والذي يختص أساساً ببنية السلطة في أوروبا الغربية في القرن الثامن عشر.

في هذا السياق، يمثل نموذجاً الشمولية والبيولوجيا السياسية وجهين لعملة واحدة، ورغم أن أرندت وفوكو لم يبيدا أي اتصال مباشر في تأصيل المفاهيم الخاصة بهما، إلا أن تحليل النموذجين يؤدي إلى اعتبارهما تطوراً خطياً ومباشراً لنفس الأفكار والمفاهيم. لقد عمل نموذج البيولوجيا السياسية على توضيح الطابع الشمولي للسياسة الغربية في مرحلة الحداثة، المتمثلة في الديمقراطية الليبرالية التمثيلية، كما عمل نموذج الشمولية على توضيح الطابع البيولوجي للسياسة في الأنظمة الشمولية في العالمين المتقدم والنامي. إن العلاقة التبادلية بين نموذجي الشمولية والبيولوجيا السياسية ومفهوم الديمقراطية تحتم إعادة النظر في أنماط توزيع السلطة في المجتمع، على أساس أن الأنماط الديمقراطية التقليدية عملت على السيطرة البيولوجية وليس تحرير الإنسان من قيود سياسات الحياة والموت. وهنا وجبت الإشارة إلى دعوات لتبني نوع جديد للديمقراطية يمكن أن يقاوم البيولوجيا الديمقراطية الليبرالية، وهو ما تجلّى في مفهوم الديمقراطية الراديكالية، الذي يسعى إلى تأسيس تقاليد ديمقراطية جديدة بعيدة عن السلطة السيادية للدولة.

من جهة أخرى، يمثل الحراك الديمقراطي في المجتمعات العربية الهيكل التنظيمي للتعدد بكل امتياز، بما أن الإمبراطورية - المتمثلة في البنى السلطوية للأنظمة العربية - تقوم بخلق مجتمع يتمتع بجسد واحد، وهو ما يسمح للتعدد الذي لم يعد هامشياً بفتح مجموعة من الشبكات داخل المجتمع، وهو ما يؤدي إلى إضفاء الطابع الفردي على المبادرات والآمال الفردية. يعبر الحراك العربي عن البنية الشبكية للتعدد، رغم الاختلافات في السياقات المحلية، على أساس أن كل نظام يتميز بمجموعة من المواصفات تجعله فريداً من نوعه، ولا يمكن تشبيه الأنظمة السياسية وتحريك نفس الظواهر الاجتماعية والسياسية بطريقة آلية من دولة إلى أخرى، حيث إن كل دولة تواجه تحديات مختلفة تتطور بمعزل عن الدول الأخرى، غير أن الاعتراف بطبيعة التعدد كسمة أساسية للانتفاضات العربية وفق مقاربة نيجري وهاردي يؤدي بالضرورة إلى الاعتراف بأن هذه الانتفاضات تمثل جسداً واحداً.

الإحالات والهوامش

- 1- Michel Foucault, The History of Sexuality: Volume I, The Will to Knowledge, trans. Robert Hurley, Random House, New York, 1978, p 143.
- 2- Michel Foucault, La naissance de la médecine sociale, in Dits et écrits, Paris, Gallimard, 2001, p 210.
- 3- Michel Foucault, The History of Sexuality, op.cit, p 82.

- 4- Michel Foucault, Histoire de la sexualité, Tome I, La volonté de savoir, Paris, Gallimard, 1976, pp 185-186.
- 5- Michel Foucault (a), La politique de santé au XVIIIe siècle, Dits et écrits, Paris, Gallimard, 1994, p 16.
- 6- Michel Foucault, The History of Sexuality, op.cit, p 136.
- 7- Michel Foucault, Society Must Be Defended: Lectures at the Collège de France 1975-1976, ed. Arnold I. Davidson, trans. David Macey. New York: Picador, 2003, p 241.
- 8- Michel Foucault, The History of Sexuality, op.cit, p 137
- 9- Michel Foucault, Discipline and Punish: The Birth of the Prison, translated by Alan Sheridan NY, Vintage Books, 1995, pp 242-243.
- 10- Michel Foucault, The History of Sexuality, op.cit, p 41.
- 11- Ibid, p 143.
- 12- Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism, New York, Harcourt, Brace & Co, 1951.
- 13- Esposito Roberto, Totalitarisme ou biopolitique, Tumultes, n°26, 2006, p 9.
- 14- Hannah Arendt, op.cit, p 474.
- 15- Roberto Esposito, Bios-Biopolitics and Philosophy, University of Minnesota Press, Minneapolis, 2008, pp 41-77.
- 16- Walter Benjamin, Selected Writings. Volume 2 1927-1934, Cambridge, Massachusetts, The Belknap Press of Harvard University Press, 1999, pp 249-252.
- 17- Leibovici Martine, Biopolitique et compréhension du totalitarisme: Foucault, Agamben, Arendt, Tumultes, Vol.2, n°25, 2005, pp 23-24 .
- 18- Giorgio Agamben, Homo sacer: Sovereign power and bare life, Trans. D. Heller-Roazen, University Press Stanford, Stanford, 1998, p 132.
- 19- Ibid, p 129.
- 20- Hannah Arendt, The Human Condition, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1958.
- 21- Giorgio Agamben, Homo sacer, op.cit, p 18.
- 22- Giorgio Agamben, Qu'est-ce qu'un camp?, in, Moyens sans fin. Notes sur la politique, Rivages Poche, Paris, 2002, p 53.
- 23- Giorgio Agamben, Homo sacer, op.cit, p 149.
- 24- Michel Foucault (b), Naissance de la biopolitique, in, Dits et écrits, Paris, Gallimard, 1994, pp 818-825.
- 25- Gilles Deleuze, Post-scriptum sur les sociétés de contrôle, In, Pourparlers, 1972-1990, Minuit, Paris, 1990, pp 240-247.
- 26- Hamdi Nabli, Analyse de la situation en Tunisie. Représentation politique et biopouvoir, consulté le 02 juin 2014 sur <http://www.iris-france.org>
- 27- Negri Antonio, Multitude: guerre et démocratie à l'époque de l'Empire, Multitudes, Vol.4, n°18, 2004, p 109.
- 28- Michel Foucault, Governmentality, in, Graham Burchell, Colin Gordon and Peter Miller (eds.), The Foucault Effect, Chicago, University of Chicago Press, 1991, p 102.
- 29- Michel Foucault, Il faut défendre la société, Cours au Collège de France, 1976, Paris, Gallimard/Éd. du Seuil/Hautes études, 1997.
- 30- Ebrahim Moosa, Aesthetics and Transcendence in the Arab Uprisings, Middle East Law and Governance, Vol.3, 2011, p 177.
- 31- Kiersten L. Arnoni, Challenging the Biopolitical: The Arab Spring and the Multitude, Master Thesis, The College of Arts and Sciences of Ohio University, 2012, p 40.
- 32- Michel Foucault, L'herméneutique du sujet, Paris, Gallimard-Seuil, EHESS, 2001, p 200.
- 33- P. Dardot, C. Laval et E. M. Mouhoud, Sauver Marx? Empire, multitude, travail immatériel, Paris, La Découverte, 2007, p 43.
- 34- Antonio Negri, Communisme: quelques réflexions sur le concept et la critique, in, Alain Badiou, Slavij Žižek (eds.), L'Idée du communisme, Lignes, Paris, 2010, p 224.
- 35- Michael Hardt and Antonio Negri, Commonwealth, Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 2009, p 266.
- 36- Nils Zurawski, Violence and democracy, Ethnopolitics, Vol.5, n°2, 2006, pp 191-198.
- 37- Michael Hardt and Antonio Negri, Arabs are Democracy's New Pioneers, The Guardian, February 24, 2011.
<http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/feb/24/arabs-democracy-latinamerican/print>

- 38- Sari Hanafi, The Arab revolutions; the emergence of a new political subjectivity, Contemporary Arab Affairs, Vol.5, n°2, 2012, p 198.
- 39- S. Žižek, For Egypt, this is the miracle of Tahrir Square. There is no room for compromise. Either the entire Mubarak edifice falls, or the uprising is betrayed, The Guardian, February 10, 2011.
<http://www.guardian.co.uk/global/2011/feb/10/egypt-miracle-tahrir-square/print>
- 40- Michael Hardt et Antonio Negri, Commonwealth, op.cit, p 477
- 41- Michael Hardt et Antonio Negri, Arabs are democracy's new pioneers, op.cit.

قائمة المصادر والمراجع

- Agamben, Giorgio, Qu'est-ce qu'un camp?, in, Moyens sans fin. Notes sur la politique, Rivages Poche, Paris, 2002.
- Agamben, Giorgio, Homo sacer: Sovereign power and bare life, Trans. D. Heller-Roazen, University Press Stanford, Stanford, 1998.
- Arendt, Hannah, The Human Condition, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1958.
- Arendt, Hannah, The Origins of Totalitarianism, New York, Harcourt, Brace & Co., 1951.
- Arnoni, K. L., Challenging the Biopolitical: The Arab Spring and the Multitude, Master Thesis, The College of Arts and Sciences of Ohio University, 2012.
- Benjamin, Walter, Selected Writings. Volume 2: 1927-1934, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1999.
- Dardot, P., C. Laval et E. M. Mouhoud, Sauver Marx? Empire, multitude, travail immatériel, Paris, La Découverte, 2007.
- Deleuze, Gilles, Post-scriptum sur les sociétés de contrôle, In, Pourparlers, 1972-1990, Minuit, Paris, 1990.
- Foucault, Michel, Society Must Be Defended: Lectures at the Collège de France 1975-1976, ed. Arnold I. Davidson, trans. David Macey, Picador, New York, 2003.
- Foucault, Michel, L'herméneutique du sujet, Paris, Gallimard-Seuil, EHESS, 2001.
- Foucault, Michel, Il faut défendre la société, Cours au Collège de France, 1976, Paris, Gallimard/Éd. du Seuil/Hautes études, 1997.
- Foucault, Michel, Discipline and Punish: The Birth of the Prison, translated by Alan Sheridan, Vintage Books, NY, 1995.
- Foucault, Michel (a), La politique de santé au XVIIIe siècle, In, M. Foucault, Dits et écrits, Gallimard, Paris, 1994.
- Foucault, Michel (b), Naissance de la biopolitique, In, M. Foucault, Dits et écrits, Gallimard, Paris, 1994.
- Foucault, Michel, Governmentality, in, Graham Burchell, Colin Gordon and Peter Miller (eds.), The - Foucault Effect, Chicago, University of Chicago Press, 1991.
- Foucault, Michel, The History of Sexuality: Volume I, The Will to Knowledge, trans. Robert Hurley, Random House, New York, 1978.
- Foucault, Michel, Histoire de la sexualité, Tome I, La volonté de savoir, Gallimard, Paris, 1976.
- Esposito, Roberto, Bios-Biopolitics and Philosophy, University of Minnesota Press, Minneapolis, 2008.
- Esposito, Roberto, Totalitarisme ou biopolitique, Tumultes, n°26, 2006, pp 09-20.
- Hanafi, Sari, The Arab revolutions; the emergence of a new political subjectivity, Contemporary Arab Affairs, Vol.5, n°2, 2012, pp 198-213.
- Hardt, Michael and Negri, Antonio, Arabs are Democracy's New Pioneers, The Guardian, February 24, 2011.
<http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/feb/24/arabs-democracy-latinamerican/print>
- Hardt, Michael and Negri, Antonio, Commonwealth, Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 2009.
- Leibovici, Martine, Biopolitique et compréhension du totalitarisme: Foucault, Agamben, Arendt, Tumultes, Vol.2, n°25, 2005, pp 23-45.
- Moosa, Ebrahim, Aesthetics and Transcendence in the Arab Uprisings, Middle East Law and Governance, Vol.3, 2011, pp 171-180.
- Nabli, Hamdi, Analyse de la situation en Tunisie. Représentation politique et biopouvoir, consulté le 02 juin 2014 sur <http://www.iris-france.org>
- Negri, Antonio, Multitude: guerre et démocratie à l'époque de l'Empire, Multitudes, Vol.4, n°18, 2004, pp 107-117

- Negri, Antonio, Communisme: quelques réflexions sur le concept et la critique, in, Alain Badiou, Slavij Žizek (eds.), L'Idée du communisme, Lignes, Paris, 2010, pp 215-230
- Žižek, S., For Egypt, this is the miracle of Tahrir Square. There is no room for compromise. Either the entire Mubarak edifice falls, or the uprising is betrayed, The Guardian, February 10, 2011
<http://www.guardian.co.uk/global/2011/feb/10/egypt-miracle-tahrir-square/print>
- Zurawski, Nils, Violence and democracy, Ethnopolitics, Vol.5, n°2, 2006, pp 191-198